

قرار رقم ٩٦/٧

بشأن منح بدل طبيعة عمل لشاغلي

وظيفة مفتش عمل بوزارة التجارة والصناعة

إسناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢ وتعديلاتها .

والى كتاب وزارة المالية رقم (م ز ط / ٣ / ١٠٩) بتاريخ ١٩٩٦/١/٢ .

والى موافقة مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم (٩٦/١) المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٣/٩ .
وببناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرير

مادة (١) : يمنع كل من يشغل وظيفة مفتش عمل بوزارة التجارة والصناعة بدل طبيعة عمل قدره (٣٠) ريالاً عمانياً شهرياً .

مادة (٢) : يوقف صرف هذا البدل في الحالات التالية :

- ١ - عند النقل أو الندب إلى وظيفة أخرى .
- ب - عن أيام الغياب بدون راتب .

ج - عن أيام الاجازات أياً كان نوعها باستثناء الإجازة الطارئة والإجازة المرضية التي لا تزيد مدتها على سبعة أيام .

مادة (٣) : يضاف هذا القرار إلى الملحق رقم (١٦) المرفق باللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية تحت رقم (ثلاثة وخمسين) بدل طبيعة عمل لشاغلي وظيفة مفتش عمل بوزارة التجارة والصناعة .

مادة (٤) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

سيف بن حمد بن سعود

صدر في : ١٩ من ذي الحجة ١٤١٦ هـ

رئيس مجلس الخدمة المدنية

الموافق : ٧ من مايو ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٧٥)

الصادرة في ١٥/٥/١٩٩٦ م

قرار رقم ٩٦/٨

بشأن منح بدل قضاء لاصحاب الفضيلة قضاء

المحاكم الشرعية ونوابهم ومساعديهم بوزارة

العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية

إسناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية لقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢
وتعديلاتها .

وإلى كتاب وزارة المالية رقم (م زت / ١١٢ / ن ت / ١٠٦٦ / ١٢٢٨) بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٤ .
وإلى توصية مجلس الخدمة المدنية بجlistته رقم ٩٥/٥ المنعقدة بتاريخ ١٢/٩/١٩٩٥ .
وإلى كتاب معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني رقم (١ خ م و/٢٠٠٢)
خ/٣٣/٢٨٠/٩٦) بتاريخ ٣/١٠/١٩٩٦ .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرر

١

مادة (١) : يمنع أصحاب الفضيلة قضاة المحاكم الشرعية ونوابهم ومساعديهم بوزارة العدل
والآوقاف والشئون الإسلامية بدل قضاة بالفنات المالية التالية :

- القاضي (١٥٠) ريالاً عمانياً شهرياً
- نائب القاضي (١٠٠) ريال عماني شهرياً
- مساعد القاضي (٧٥) ريالاً عمانياً شهرياً

مادة (٢) : يوقف صرف هذا البدل في الحالات التالية :

- أ - عند النقل إلى وظيفة أخرى سواء داخل المحاكم الشرعية أو أية جهة أخرى .
- ب - عن أيام الغياب بدون راتب .
- ج - عن أيام الإجازات بدون راتب .

مادة (٣) : يضاف هذا القرار إلى الملحق رقم (١٦) المرفق باللائحة التنفيذية لقانون الخدمة
المدنية تحت رقم (أربعة وخمسين) بدل قضاة لاصحاب الفضيلة قضاة المحاكم
الشرعية ونوابهم ومساعديهم بوزارة العدل والآوقاف والشئون الإسلامية .

مادة (٤) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

سيف بن حمد بن سعود

صدر في ١٩ من ذي الحجة ١٤١٦ هـ

رئيس مجلس الخدمة المدنية

الموافق ٧ من مايو ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٧٥)

الصادرة في ١٥/٥/١٩٩٦ م

قرار رقم ٩٦/٩

باستثناء شاغلي بعض الوظائف بكليات
التربية للمعلمين والمعلمات غير العمانيين
من بعض قواعد الاسكان الحكومي

إسناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .